العنوان:	مجتمع العلماء بمصر من خلال مصنف عجائب الآثار في التراجم و الأخبار لعبدالرحمن الجبرتي
المصدر:	أعمال المؤتمر الدولي الأول : النخب والسلطة السياسية في العالم العربي الإسلامي من خلال كتب الطبقات - كلية الآداب والفنون والإنسانيات بمنوبة - تونس
المؤلف الرئيسي:	فارح، مجدي
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2012
مكان انعقاد المؤتمر:	تونس
رقم المؤتمر:	الأول
الهيئة المسؤولة:	جامعة منوبة
الصفحات:	387 - 406
رقم MD:	623626
نوع المحتوى:	بحوث المؤتمرات
قواعد المعلومات:	HumanIndex
مواضيع:	العلماء المسلمون، تراجم العلماء، كتاب عجائب الآثار في التراجم و الأخبار، الجبرتي، عبد الرحمن بن حسن الجبرتي، 1167-1237 هـ.، تاريخ مصر
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/623626

مجتمع العلماء بمصر من خلال مصنف "عجائب الآثار في التراجم والأخبار[1]" لعبد الرحمان الجبرتي

د. مجدي فارح
جامعة تونس

المقدمة

عرفت الكتابة التاريخية في مصر خلال فترة الحكم العثماني (1517-1805) ندرة في المصادر التاريخية التي دوّنها سكان البلاد المعاصرين آنذاك، فالمختصرات التاريخية لابن أبي السرور البكري والاسحاقي لا تعطي سوى نظرة موجزة عما حدث في مصر في تلك الفترة[2]. كما أنّ عملية انتقال مصر من السلطة المملوكية إلى السلطة العثمانية ظلّت جلّ أخبارها مجهولة، باستثناء السنوات الأولى القليلة (922 هـ928هـ/1517م-1522م) التي وصفها ابن إياس[3]. يعتبر عبد الرحمان الجبرتي أول من عمل على احياء حركة التأليف التاريخي في مصر بعد أن توقفت عجلتها في القرن السادس عشر والسابع عشر والثامن عشر، فكان أول من تابع الكتابة التاريخية بعد ابن اياس وابن زنبل الرمال[4]. وفي ذلك يقول:

" ... *ولم تزل الأمم الماضية من حين أوجد الله هذا النوع الانساني تعتني بتدوينه سلفا عن سلف وخلفا عن خلف إلى أن نبذه اهل عصرنا وأغفلوه وأهملوه وعدوه من شغل الباطلين* ..."[5].

---

[1] ظلّ هذا الكتاب ممنوعا من الطبع حتى أذن الخديوي توفيق بطبعه لأول مرة سنة 1297هـ/1879م بالمطبعة الأميرية ببولاق، ثم تكرر طبعه بالمطبعة الشرفية سنة 1323هـ/1905م في أربعة أجزاء، وقامت وزارة التربية والتعليم بتحقيقه تحت إشراف الأستاذ محمد شفيق غربال سنة 1958م. كما قام بشرحه وتحقيقه الأستاذ حسن جوهر الدسوقي سنة 1967. وقد صدرت الطبعة الأخيرة للكتاب عن دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة سنة 2009.

[2] أحمد طرابين، *التاريخ والمؤرخون العرب في العصر الحديث*، *دراسة عن حركة التأليف التأريخي في أقطار الوطن العربي*، دمشق، 1970، ص. 240.

[3] محمد أحمد بن اياس، *بدائع الزهور في وقائع الدهور*، القاهرة، 1961.

[4] جمال الدين الشيال، *التاريخ والمؤرخون في مصر في القرن التاسع عشر*، القاهرة، 1985، ص.ص. 116-117.

انظر أيضا: ليلى أحمد عبد اللطيف، *دراسات في تاريخ ومؤرخي مصر والشام ابان العصر العثماني*، القاهرة، مكتبة الخافجي، 1990، ابراهيم عبد المنعم الجميعي، *اتجاهات الكتابة التاريخية في مصر تاريخ مصر الحديث والمعاصر*، القاهرة، معهد الدراسات والبحوث الانسانية والاجتماعية، 1994.

[5] عبد الرحمان الجبرتي، *عجائب الآثار في التراجم والأخبار*، تحقيق وشرح حسن جوهر الدسوقي، القاهرة، لجنة البيان العربي، 1967، ج 1، ص. 176.

تبدأ حركة التأليف التاريخي لمصر الحديثة بعبد الرحمن الجبرتي الذي عاش عصر انتقال مصر من العصور الوسطى إلى العصر الحديث، تلك الفترة التي اتسمت بالاضطراب الشديد والتغير السريع، والتي شملت أواخر العهد العثماني الأول وعصر الحملة الفرنسية (1798-1801) ونحو عشرين سنة من حكم محمد علي باشا (1805-1821). يعتبر الجبرتي المؤرخ المصري الوحيد بين مؤرخي الاسلام الكلاسيكيين، أي مصنفي التاريخ على المنهج التقليدي في كتابة الحوليات، الذي يمكن اعتباره شاهدا مباشرا على ذلك العصر التحولي في مصر، بصفته مؤرخا مخضرما وقف بين التاريخ الوسيط والتاريخ الحديث وتحديدا بين القرن الأخير ونيف من الحقبة المملوكية العثمانية (حيث بدأ تاريخه سنة 1687 لينتهي بالحملة الفرنسية سنة 1798 والتأريخ لأحداث الربع الأول من القرن التاسع عشر(1805-1821) وذلك ما جعله بالفعل شاهدا متفردا على تتابع المرحلتين معا وعلى تلك المواجهة الحضارية بينهما في مفترق الطرق بين تيارين متباينين من تيارات التاريخ والحضارة[1]. وقد استطاع الجبرتي الذي عرف بسعة اطلاعه ودقة ملاحظاته وشمولها أن يسجل مذكرات تاريخية يومية لتلك الفترة الانتقالية الدقيقة في تاريخ المجتمع المصري، فجاء ما كتبه سجلا حافلا التزم فيه جادة الحياد والإنصاف. وقد عبر عن ذلك في مقدمة كتابه بقوله: " *..لم أقصد بجمعه خدمة ذي جاه كبير أو طاعة وزير أو أمير، ولم أداهن فيه دولة بنفاق أو مدح أو ذم مباين للأخلاق لميل نفساني أو غرض جسماني...*"[2].

جمع مصنف ***عجائب الآثار*** تراجم الكثير من المشاهير من العلماء والساسة بدقة وإسهاب, يبتدئ من فتح السلطان سليم العثماني لمصر وينتهي في منتصف حكم محمد علي باشا، وهو كتاب مطول ومرتب على شكل وقائع يومية. كما أنّه تكملة وتتمة لتاريخ ابن إياس الذي هو تكملة وتتمة لتاريخ المقريزي[3]. كما يعدّ تاريخ الجبرتي "***عجائب الآثار في التراجم والأخبار***" من أكثر الكتب تشويقا وأغزرها مادة وأوثقها رواية في تصوير أوضاع العلماء في مصر وأدوارهم الاجتماعية والسياسية، إذ يقدم قراءة ثقافية فكرية تصور حياة طبقة العلماء في أواخر العهد المملوكي، العثماني بمصر، والصدمة الثقافية التي تعرض لها مجتمع العلماء ابان الحملة الفرنسية وردود أفعالهم بالاضافة إلى توصيف دقيق لأدوارهم السياسية

---

[1] محمد شفيق غربال، "بين تيارين متباينين من تيارات التاريخ والحضارة"، ضمن أعمال ندوة عبد *الرحمان الجبرتي: دراسات وبحوث*، اشراف عزت عبد الكريم، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1986، ص.ص. 183-205. انظر أيضا حسين عاصي، عبد الرحمان الجبرتي، *مؤرخ الصدام الحضاري الأول بين الشرق والغرب في العصر الحديث*، بيروت، دار الكتب العلمية، 1993.

[2] عبد الرحمان الجبرتي، *مرجع سابق*، ج1، ص. 9.

[3] عواد مجيد الأعظمي، "عبد الرحمان الجبرتي في نظر التاريخ"، ضمن أعمال ندوة *عبد الرحمان الجبرتي: دراسات وبحوث*، *مرجع سابق*، ص.ص.159-161.

والاجتماعية في بدايات عهد محمد علي باشا[1]. إلى آخر هذه الأنواع من القراءات المختصة والمتنوعة التي يحتملها هذا المصنف الموسوعي وذلك بعد أن يتمّ رصد وتجميع وتبويب نصوصه ورواياته الحولية الخاصة بكل موضوع وغربلتها حسب مناهج البحث العلمي الحديث.

كتب الجبرتي مؤلفه بطريقة الحوليات واليوميات في إفاضة وتفاصيل ممتعة، وبشكل جعل تعيين الأماكن والمواقع ظاهرة واضحة في روايته. فلا يورد حدثا من حوادث الحرب أو الثورات أو المواكب والحفلات العامة، ولاسيما في القاهرة، إلا قرنه بتحديد الأماكن والمواقع من شوارع وميادين ودروب ومنازل بحيث نستطيع من خلال روايته أن نصور معالم القاهرة في عصره واضحة جلية. وهو ما جعل من كتابه وثيقة تاريخية على غاية من الاهمية[2]. وقد برع الجبرتي اضافة إلى عرض الأخبار والحوادث في مصنفه ***عجائب الآثار*** في فنّ الترجمة، حتى أنّه ترجم لكل من عرفهم ومن لم يعرفهم، وقد كان لوالده وأصدقائه وشيوخ العلم في عصره نصيب وافر من تاريخه. ولعل أبرز ميزة لتراجم الجبرتي أنّه لم يكن مداحا يغدق الصفات الحميدة على كل من ترجم لهم من أعلام عصره، فكثيرا ما كان يعرض إلى جوانب غير مضيئة من تاريخ هؤلاء فيعدد عيوبهم ويلمح إلى تقاعسهم عن أداء أدوارهم تجاه مجتمعاتهم[3].

يتناول هذا البحث بالدراسة مجتمع العلماء بمصر من خلال التراجم التي خصصها لهم الجبرتي في مصنفه ***عجائب الآثار***، ورغم أنّ الحسم في هذه المسألة يظلّ نسبيا من خلال هذه التراجم لاعتبارات عديدة، لعل أهمها انتماء الجبرتي للفئة العالمة وهو بالتالي يترجم لأبناء بيئته، فإنّ هذه التراجم تزخر بالعديد من المعلومات والاشارات عن أدوار العلماء السياسية وعن وضعياتهم الاجتماعية والاقتصادية وعلاقاتهم بباقي مكونات المجتمع المصري آنذاك.

1- عبد الرحمن الجبرتي: سيرة وكتاب

ولد عبد الرحمن بن حسن برهان الدين الجبرتي في القاهرة سنة1167هـ/ 1754 م وتوفي بها سنة 1238هـ /1825م. كان والده حسن بن إبراهيم بن حسن بن علي بن محمد بن عبد الرحمن الجبرتي الهاشمي، الذي ولد في سنة(1110هـ/ 1698م) باقليم جبرت بالحبشة، من أعلام علماء الأزهر

---

[1] Fareh Majdi «La médiation de Gabarti au temps de la Révolution française », in *Collection Etudes Révolutionnaires,* n° 6, Société des études Robespierristes, Paris, 2006, pp, 139-158.

[2] حسن محمد عبد الغني، "ملاحظات الجبرتي المؤرخ على حوادث عصره"، *مجلة الثقافة*، دمشق، العدد 713، السنة الرابعة عشر، أوت، 1952.

[3] عيسى صلاح، "منهج عبد الرحمان الجبرتي في رؤية الظواهر التاريخية"، *مجلة قضايا عربية*، بيروت، العدد الرابع، تموز، 1974.

الشريف في عصره[1]. كما كان متبحرا في علوم الشرع والرياضيات وعلوم الفلك والهندسة بالاضافة إلى اتقان عدّة لغات أجنبية. وكان على جانب كبير من الثراء، كما كانت مكتبته عامرة بالكتب القيمة والمخطوطات النادرة، ودوره آهلة في كل وقت بالعلماء والمجاورين من طلاب الأزهر[2].

في هذا البيت العامر بالعلم والدين والأدب ولد الشيخ عبد الرحمن الجبرتي، وقد اهتمّ به والده كثيراً بعد أن لمس فيه الذكاء والفهم ورجاحة العقل، فقد حفظ الشيخ عبد الرحمن القرآن الكريم وهو في سن الحادية عشرة، وهي سن صغيرة، وكان يحفظ الكثير من الأحاديث والروايات والأخبار التي كان يقصها والده على المشايخ والعلماء الذين كانوا دائمي التردد على منزله. ولهذا صار والده يخصه بأن يروي له أحداث العصر وأخبار الولاة والعلماء الذين عرفوه وعرفهم. صار الشيخ حسن الجبرتي يعقد حلقات التدريس كما جرت عادة علماء الأزهر في هذه الحقبة وهنا خَبرَ الشيخ عبد الرحمن الجبرتي أخبار العلماء وأخلاقهم، وكان في داخله لا يشعر بالرضا عن أعمال وأخلاق زملائه في الأزهر ولعل عدم الرضى هذا هو المسؤول عن ملكة النقد والتحليل الذي ميز تراجم الجبرتي[3].

ترك حسن الجبرتي في ابنه عبد الرحمن أكبر الأثر، في تكوين شخصيته التاريخية والاجتماعية[4]. كما ورث عن أبيه ثروة كبيرة، فتفرغ للعلم والسفر في أنحاء مصر والاتصال بعلمائها ومعايشة الأوضاع الاجتماعية للفلاحين في القرى والأرياف مما جعله صادق الأحكام دقيقاً في تحليل الأمور مستوعباً لكل صغيرة وكبيرة من حياة المصريين أنذاك[5].

تذهب الدراسات التاريخية إلى الاقرار بأنّ تفكير الجبرتي في كتابة التاريخ لم يكن بدافع شخصي، ويشير الجبرتي نفسه إلى أنّ سبب تأليفه لكتاب عجائب الآثار هو أنّ محمد خليل المرادي الحسيني مفتي دمشق ومؤرخ الشام (ت 1206هـ) قد بعث برسالة إلى أستاذه الشيخ محمد مرتضى الزبيدي يساله فيها أن يمده بتراجم المصريين الذين عاشوا في القرن الثاني عشر، فكلف الزبيدي بذلك تلميذه عبد الرحمان الجبرتي[6]. وهكذا جمع الجبرتي ما تيسر جمعه من التراجم وحملها إلى أستاذه، فأرسل الزبيدي بعضها إلى صديقه المرادي وأفاد من البعض الاخر في وضع معجمه ***تاج العروس***. ولما توفي الزبيدي اشترى الجبرتي جزءا كبيرا من مكتبته التي

---

[1]محمود الشرقاوي، *دراسات في تاريخ الجبرتي*، دار الأنجلو المصرية، 1955، الجزء1، ص.11.

[2]*نفس المرجع*، ص. 10.

[3] عيسى صلاح، *مرجع سابق*، ص. 111

[4] جمال قاسم، "عبد الرحمان الجبرتي: سيرة وتقييم"، من كتاب *عبد الرحمان الجبرتي : دراسات وبحوث*، مرجع سابق، ص.ص. 55-61.

[5] محمود الشرقاوي، *مرجع سابق*، ص. 26.

[6] أنيس محمد، "الجبرتي بين مظهر التقديس وعجائب الآثار"، *مجلة كلية الآداب، جامعة القاهرة*، المجلد 18، الجزء الأول، ماي 1956.

بيعت بالمزاد، فوجد هذه التراجم وغيرها من مسودات الشيخ ورسائله وأوراقه ضمن ما اشترى وأفاد منها كثيرا عند تأليف كتابه ***عجائب الآثار***[1].

وقد وصف عبد الرحمان الجبرتي طريقته في التأليف في مقدمة كتابه بقوله: "*...إنّي قد سودت أوراقا في حوادث آخر القرن الثاني عشر وما يليه، وأوائل القرن الثالث عشر الذي نحن فيه، جمعت فيه بعض الوقائع اجمالية، وأخرى محققة تفصيلية، وغالبها محن أدركناها وأمور شاهدناها، واستطردت في ضمن ذلك سوابق سمعتها، ومن أفواه الشيخة تلقيتها، وبعض تراجم الأعيان المشهورين، من العلماء والأمراء المعتبرين، وذكر لمع من أخبارهم وأحوالهم، وبعض تواريخ مواليدهم ووفاياتهم، فأحببت جمع شملها، وتقييد شواردها في اوراق منسقة النظام، مرتبة على السنين والأعوام ...*"[2].

ويبدو حرص الجبرتي على الحقيقة واضحا في كل ما جمعه من الأخبار وما دونه من الأحداث، فقد كان دقيقاً لا يكتب عن حادثة إلا بعد أن يتأكد من صحتها وقد يؤخر التدوين حتى يحيط بالمصادر التي تصححها سواء بالتواتر أو بالشهادة. وفي ذلك يقول: "*..فلا أكتب حادثة حتى أتحقق صحتها بالتواتر والاشتهار، وربما أخرت قيد الحادثة حتى أثبتها ويحدث غيرها وأنساها، فأكتبها في طيّارة حتى أقيدها في محلها إن شاء الله تعالى، عند تهذيب هذه الكتابة، وكل ذلك من تشويش البال، وتكدر الحال، وهمّ العيال، وكثرة الأشغال وضعف البدن، وضيق العطن...*"[3].

قدم الجبرتي لكتابه بمقدمة موجزة لخص فيها تاريخ مصر منذ الفتح الاسلامي إلى أوائل القرن الثاني عشر هجري/القرن الثامن عشر ميلادي حيث بدأ بتدوين أحداث مصر تفصيلا حتى أوائل القرن الثالث عشر هجري/القرن التاسع عشر ميلادي. كما بحث الجبرتي عن المصادر الأصلية لتاريخه كالطبري والمسعودي وابن الجوزي وابن الأثير وابن خلدون والمقريزي والعيني والسخاوي ولكنه لم يظفر بمعظمها وانما وجد بعض أجزاء منها مبعثرة في مكتبات المساجد والمدارس إلى بلاد المغرب والسودان[4]. كان الجبرتي يشكو خاصة من غموض المئة سنة الماضية عليه، أي من سنة 1070هـ حتى 1170هـ، لأن هذه السنوات سابقة على حياته، ولذلك حرص على أن يدون الأسماء من الدواوين الرسمية. يقول في شرح ذلك: "*... إنها تستبهم عليّ (المئة الماضية إلى السنة السبعين) وأما ما بعدها فأمور شاهدتها، وأناس عرفتهم، على أني سوف أطوف بالقرافات (المقابر) وأقرأ المنقوش على القبور، وأحاول جهدي أن أتصل بأقرباء الذين ماتوا،*

---

[1] أنيس محمد، "حقائق عن عبد الرحمان الجبرتي مستمدة من وثائق المحكمة الشرعية"، *المجلة التاريخية المصرية*، العدد 9، 1960، ص.ص. 69-115.

[2] عبد الرحمان الجبرتي، مرجع *سابق*، الجزء الأول، ص. 13.

[3] *نفس المرجع*، ج1، ص. 5.

[4] جمال قاسم، مرجع *سابق*، ص. 58.

فأطلع على إجازات الأشياخ عند ورثتهم، وأراجع أوراقهم إن كانت لهم أوراق، وأسأل المعمرين ماذا يعرفون عمن عايشوهم.." [1].

أما أسلوبه في الكتابة فغلب عليه طابع العصر، ففيه الفصيح السهل والجزل المسجوع وقد يعلو ويرتفع مما يدل على تباعد فترات الكتابة. ولكن الجبرتي كان يقف في القرن التاسع عشر على مفترق الطرق فهو من جهة متأثر بالتاليف التاريخي الاسلامي وخاصة مدرسة القرن الخامس عشر متأثر بمقوماتها وعقليتها الدينية والفكرية ووسطها الاجتماعي، وبأسلوبها ومنهجها في كيفية جمع مادة التاريخ والتأليف منها. ومن جهة أخرى بدأ ينفعل بالأحداث الخطيرة التي كانت تجري حوله[2]. يتبين من ذلك أنّ الجبرتي سلك في تاريخه مسلكا دقيقا فقد كان يسجل ما شاهده وما عاصره من الأحداث في بطاقات، أما السنوات التي لم ير أحداثها فقد حاول تغطيتها بالرجوع إلى بعض المراجع التاريخية على قلتها والتي وصفهما بركاكة التركيب واختلال التهذيب والترتيب. مثال ذلك تاريخ أحمد شلبي عبد الغني الذي تناول تاريخ مصر من الفتح العثماني حتى سنة 1150 هـ والذي اعتمده الجبرتي في ما سبق القرن الثاني عشر لأنّه بدأ تاريخه سنة 1100 هـ. واتبع الجبرتي في تاريخه طريقة الحوليات، فهو يؤرخ للسنين سنة بعد أخرى ويختم كل سنة بالترجمة لمن توفي فيها من الأمراء وشيوخ الأزهر وعلمائه، والأدباء والشعراء والتجار ووجوه المجتمع عموما. ونجده يترجم احيانا لكثير من الباعة وأهل السوق وأرباب الحرف والمتصوفين والمجاذيب والدراويش ومدعي النبوة وهو لا يعنى فقط بتسجيل الأحداث السياسية والتراجم فحسب وانما يشير في الأزمات الاقتصادية إلى أسعار الغلال ومواد الغذاء والحطب والفحم والذهب والفضة ويلمح إلى الأوبئة والأمراض والنشاط العمراني كتعمير المساجد والقصور[3].

ظلّ الجبرتي مشتغلاً بجمع الأخبار وتدوينها حتى فاجأته وفاجأت المصريين جميعهم الحملة الفرنسية سنة 1798[4]. كان الجبرتي في وقتها في الرابعة والأربعين من عمره، ولذلك فلم ينقطع خلال فترة بقاء الفرنسيين في مصر عن تسجيل أعمالهم، ورصد تحركاتهم، والتعليق على أقوالهم وأفعالهم، وكان أكثر العلماء الأزهريين دقة في تدوين ملاحظاته على نظام الحياة في مجتمع الحملة الفرنسية وطرائقهم في تنظيم حياتهم. كما تميز تاريخه بانّه على مستوى عال من الدقة والتحري والاضافة خلال ذلك المنعطف الحضاري

---

[1] *نفس المرجع*، الجزء 1، ص. 43.

[2] ليلى أحمد عبد اللطيف، *مرجع سابق*، ص. 23.

[3] Fareh (Majdi), *Les Egyptiens et les Lumières pendant l'expédition de Bonaparte*, Mémoire de DEA en Histoire,Université de Rouen, 2000,p.11-23.

[4] عبد الغني مصطفى، *الجبرتي والغرب: رؤية حضارية مقارنة*، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاي، 1995. ص ص. 22.

الذي كانت تجتازه مصر[1]. **وقد انقسمت ملاحظات الجبرتي عن الحملة الفرنسية إلى قسمين أولها الملاحظات السياسية** التي تتعلق بنظم الحكم الذي اتبعه الفرنسيس ومنشوراتهم وتقاريرهم وتحليل أقوالهم ورصد أهدافهم من الحملة ووجودهم في مصر[2]. وفي هذا القسم لم يكن الجبرتي على إلمام كامل بمظاهر المدنية الغربية وبتشعب العلاقات الدولية، فلم يستطع تحليل الأحداث تحليلاً عميقاً مثل ما فعل في القسم الثاني من ملاحظاته وهي الملاحظات الاجتماعية[3]، حيث يتحدث الجبرتي عن مشاهداته الشخصية وقد تفاوتت مواقفه من الحياة الاجتماعية والثقافية للفرنسيين فأحياناً يبدو معجباً منبهرا ببعض مظاهر السلوك ولا سيما ما يتعلق بالمعرفة وحب العلم وإجراء التجارب واستخدام الأجهزة والأدوات[4]. وأحياناً كان يبدو ساخطاً خاصة فيما بخروج النساء للعمل سافرات على غير المعهود في المجتمعات الإسلامية في ذلك الوقت. ومن ثمة فإنّ كتابه على غاية من الأهمية لأنّه المصدر المصري الوحيد الذي أرّخ للحملة الفرنسية ووقع الصدمة الحضارية التي رافقتها[5].

ما يضاعف من أهمية كتاب ***عجائب الآثار*** أنه لم يكن كتاب تاريخ فحسب، بل كان كتاباً في تراجم الرجال أيضاً. فقد ترجم الجبرتي للآلاف من العلماء والشيوخ والأمراء والحكام والخطباء والشعراء والكتاب والأعيان والتجار. ويشمل كتابه أخباراً طريفة كذلك عن أبناء الطبقات الدنيا من المجتمع المصري، حيث يورد أسماء كثيرين من الباعة وأهل البدع وبعض أصحاب الطرق. ولكن الترجمة للعلماء استأثرت باهتمام الجبرتي أولا بحكم انتمائه إلى هذه الطبقة ومن ثمة أكثر اطلاعا على أخبارها وثانيا لأنّه يجعلها في أعلى قمة هرم مجتمعه. وقد استغرق في هذا العمل ليله ونهاره، واستمر يبحث عن مصادره ومراجعه، وبدأ يدون الأسماء، وكان من الطبيعي أن يبدأ الجبرتي بالمشايخ، ومن أبرزهم شيخ الأزهر ونقيب الأشراف بالاضافة إلى مشايخ أروقة التدريس بالأزهر ممن اشتهروا بالعلوم الفقهية والعقلية والنقلية والشعر والأدب والخطابة وغير ذلك، وقد استعان الجبرتي في عمله هذا

---

[1] من تقديم عزت عبد الكريم للدراسلت والبحوث التي قدمت خلال ندوة *الجبرتي*، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، القاهرة، أفريل 1974.

[2] رضا العشي، "شيوخ الأزهر والحملة الفرنسية"، *المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية*، العدد 41-42، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، تونس، ديسمبر 2010، ص.ص. 420-450.

[3] Majdi Fareh, « La médiation de Gabarti au temps de la Révolution française », op.cit, p. 147

[4] مجدي فارح، "العلاقات الثقافية بين الشرق والغرب في مصر: جدلية الانبهار والحوار من الحملة الفرنسية إلى البعثة السان سيمونية"، بحث مقدم للنشر بالمجلة التونسية للعلوم الاجتماعية والاقتصادية بتونس.

[5] للمزيد من التفاصيل انظر أحمد ابراهيم، *مئتا عام على الحملة الفرنسية: رؤية مصرية*، القاهرة، مكتبة الدار العربية للكتاب، 2007.

بصديقه إسماعيل الخشاب الذي كان من المشهورين بالعلم والأدب في عصره[1].

2- عالم العلماء في مصنف *عجائب الآثار في التراجم والأخبار*

دأب الجبرتي على تسمية فئة العلماء بالمتعممين وهم الشيوخ عموما والأشراف والوجهاء من آل البيت بالاضافة إلى كبار العلماء والمدرسين والقضاة والمفتين والمتصوفة وأولياء الله الصالحين. وقد تصدر عالم العلماء عدد من المشايخ الكبار مثل الشيخ السادات والشيخ البكري اللذان كثيرا ما تنافسا على منصب نقيب الأشراف الذي كان يتحمل مسؤولية مهمة تتمثّل في امساك سجل المنحدرين من نسل النبي صلى الله عليه وسلم وكان تعيينه يتمّ في اسطمبول بالاضافة إلى مفتي المذاهب الأربعة (المذهب الشافعي الذي كانت تنتمي إليه غالبية المصريين، والمذهب الحنفي الذي كان مذهب الأتراك، والمذهب المالكي واسع الانتشار في المغرب والمذهب الحنبلي)[2].
شكّل العلماء في مصر عالما واسعا وجدّ متنوع ومن ثمة فقد كان من المحتم أن تظهر تباينات شديدة في أوضاعهم الاجتماعية وفي أدوارهم السياسية وظروفهم الاقتصادية. ترجم الجبرتي في كتابه لعدد كبير من العلماء على اختلاف مراكزهم الاجتماعية ووظائفهم الاقتصادية وعلاقاتهم بالسلط السياسية.

أ- وظائف العلماء وعلاقتهم بالسلط السياسية من خلال تراجم الجبرتي

حرص المماليك على كسب ودّ العلماء خاصة في ظلّ المصاعب الاقتصادية والسياسية التي عرفتها مصر آنذاك[3] وما رافقها من التحركات الشعبية المناهضة لحكمهم[4]. كان المماليك يعرفون النفوذ الذي كان للعلماء على العامة ومن ثمة فقد كانوا حريصين على كسب تعاونهم وخطب ودّهم، من ذلك مثلا أنّ ابراهيم كتخدا وعبد الرحمان كتخدا قد عرضا على حسن الجبرتي دون نجاح أن يشتريا له أو يبنيا له بيتا أوسع من داره. أما الأمير محمد بك أبو الذهب فقد قدم لمرتضى الزبيدي صاحب مصنف ***تاج العروس*** الشهير 100000 باره ثمنا لنسخة تخصص لمكتبة مسجده الكبير من الكتاب[5].
يشير الجبرتي إلى أنّ المشاركة الفعلية لعلماء مصر في الشؤون السياسية تعود إلى مشاركتهم في تشكيل الديوان الكبير الذي أنشأه السلطان

---

[1] عبد العزيز نوار، "عبد الرحمان الجبرتي وعلماء زمانه"، دراسة وردت ضمن كتاب *عبد الرحمان الجبرتي: دراسات وبحوث*، مرجع سابق، ص.ص. 402-412.
[2] انظر أندريه ريمون، *المصريون والفرنسيون في القاهرة، 1798-1801*، ترجمة بشير السباعي، القاهرة، 2001، ص. 28.
[3] هنري لورنس، "صورة الشرق في القرنين السابع والثامن عشر"، ندوة *البحوث حول حضارات الشرق الحديث*، باريس، منشورات جامعة السوربون، 1988، ص.ص. 25-27.
[4] للمزيد من التفاصيل حول العلاقة بين العلماء والساسة انظر: وجيه كوثراني، *الفقيه والسلطان*، بيروت، منشورات دار الرشيد، 1989.
[5]أندريه ريمون، مرجع سابق، ص. 29.

سليمان القانوني وذلك ليكون بمثابة الأداة الرقابية على أفعال الباشا وتصرفاته وقد كانت لهذا الديوان سلطة كبيرة في إدارة الحكومة حيث لا يستطيع الباشا أن يبرم أمرا إلا بموافقة هذا الديوان، الذي كان يضم خلاصة العناصر التي تشترك في إدارة مصر فيحضره طائفة من الموظفين مثل الدفتر دار والمهردار كما كان يحضره المفتون على المذاهب الأربعة وقاضي القضاة وأمير الحج، وقد تواصل تمثيل العلماء في الديوان خلال الحملة الفرنسية على مصر وبعدها[1].

تفيد مقاربة المواقف والأدوار التي نهض بها العلماء في المجتمع المصري التي جمعنا نثارها من خلال مصنف ***عجائب الآثار***، في توفير مدخل كاشف لطبيعة المواقع التي تولاها العلماء داخل بنيان المجتمع المصري. ولعل أبرز ما يمكن ملاحظته من خلال تشعب الوظائف التشريعية والسياسية وما تفرع عنها من مسؤوليات قضائية ومالية وإدارية للعلماء الموقع المتميز الذي احتلته شريحة العلماء المنخرطة ضمن مؤسسات السلطة الحاكمة التي تعاقبت على حكم مصر والتي عاصرها الجبرتي أو كتب عنها[2]. أخذت علاقة العلماء بالسلط السياسية أشكالا مختلفة وقد جمعت تراجم الجبرتي بين فئة من المشايخ انخرطت صلب المؤسسة السياسية وبررت أفعالها ووظفت لاخماد الثورات واحكام قبضة الساسة على الناس مثال ذلك ما يذكره في ترجمته للشيخ محمد المصيلحي الشافعي (ت1201هـ/1787م): "*... ونصبوه شبكة لصيدهم وآلة لاقتناصهم وأخذوه إلى بيوت الأمراء في حاجاتهم وعارضوا به المتصدرين من الأشياخ في الرياسة...*"[3]. وقد ترتب عن هذا الموقع خضوع هذه الشريحة لجملة من الآليات الناظمة لتوازنات السلطة ولمسارات تحولاتها. وهو ما يظهر جليا من خلال استفادة العلماء من الأوقاف ونظارتها خاصة وقد احتلت المؤسسات الوقفية مكانة مركزية داخل الدورة الاقتصادية العامة، نظرا لثقلها فقد تجاوز حجم الأراضي الموقوفة في مصر ما يوازي ثلث الأراضي الزراعية[4]. وقد وفرّت هذه الأوقاف للعلماء موارد عينية وأخرى نقدية هامة، خاصة وانّ نظامها لم يعرف أي تعديل منذ القرن الخامس عشر[5].

يذكر الجبرتي أنّ الصعود الاقتصادي للعديد من القضاة والعلماء قد ارتبط بتوليهم الاشراف على المؤسسات الوقفية وهو ما أتاح لهم مراكمة

---

[1] محمد عبد الكريم خفاجي، *الأزهر في ألف عام*، القاهرة، المطبعة المنيرية، 1904، ص. 113.

[2] أرنولد توينبي،"عبد الرحمان الجبرتي وعصره"، دراسة وردت ضمن كتاب *عبد الرحمان الجبرتي:دراسات وبحوث*، *مرجع سابق*، ص 14.

[3] عبد الرحمان الجبرتي، *مرجع سابق*، الجزء الثاني، ص. 35.

[4] حسن الضيقة، *دولة محمد علي والغرب: الاستحواذ والاستغلال*، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، 2002، ص. 113.

[5] انظر محمد فؤاد شكري، *مصر في مطلع القرن التاسع عشر (1801-1821)*، القاهرة، مطبعة جامعة القاهرة، 1958، ج 3، ص. 1129.

ثروات كبيرة[1]. وقد أشار الجبرتي في تراجمه إلى الوظائف التي تحصل عليها العلماء ودعمت مراكزهم الاجتماعية ووضعياتهم الاقتصادية من خلال عبارات كثيرا ما تكررت في تراجمه من قبيل "*أثرى بعد توليه*" أو "*أثرى وترونقت أحواله وسكن دارا واسعة*" وذلك بعد توليهم لوظائف القضاء والافتاء واستخلاص الرسوم القضائية والغرامات المالية هذا بالاضافة إلى ما يتقاضونه على الرسوم المقررة على معاينة التركات وتقسيمها والمبايعات وعلى الحجج الشرعية الصادرة عن المحاكم[2].

يذكر الجبرتي أنّ موارد العلماء في عصره كانت جدّ متنوعة ما بين أراض زراعية وعقارات منزلية ومحلات تجارية ومراكب صيد. وقد أمنت لنا تراجم الجبرتي الاطلاع على مستويات الثروة لدى هذه الفئة ومكانتها وسط المجتمع المصري في أواخر القرن الثامن عشر. بدراسة وثائق المحاكم الشرعية ومصنف ***عجائب الآثار*** يتضح لنا أنّ الوظائف التي تولاها العلماء في تلك الفترة كانت كثيرة ومتنوعة جمعت بين الوظائف التعليمية والدينية والإدارية بالاضافة إلى بعض بعض المناصب الكبرى الأخرى. وتزخر ***عجائب الآثار*** بأمثلة عن العلماء الذين مارسوا الأنشطة الاقتصادية وقد احتكر بعضهم نظارة الأوقاف طيلة القرن الثامن عشر وهي أراض زراعية أوقفت للانفاق من ريعها على المساجد والزوايا والأسبلة والتكايا والمدارس وكانت معفاة من الضرائب[3]. لقد مثّلت نظارة الأوقاف ونظارتها امتيازا حظي به العلماء وكانت عنصرا فاعلا في حماية مصالحهم وممتلكاتهم[4]. قد احتكر عدد من العلماء نظارة الأوقاف التي كانت تؤمن لهم مورد رزق مهم ومثمر خاصة بالنسبة لكبار الشيوخ مثل الشيخ محمد البكري المتوفى سنة 1782 والذي يذكر الجبرتي في ترجمته أنّه كان ناظرا لأربع وأربعين وقفا[5]. يذكر الجبرتي أنّ العلماء قد شاركوا بدءا من النصف الثاني من القرن 18 بشكل نشط في التزام الضرائب الريفية: وفقا لتقسيم 1798 فمن اجمالي 33320 التزاما كانت 307 التزامات في حيازة العلماء أي بنسبة 7.9 % . بالاضافة إلى ذلك فقد كان عددا معينا من المشايخ وخاصة الأوسع نفوذا منهم مسجلين في سجلات المالية العامة للحصول على رواتب مهمة، حيث كان شيخ الأزهر يحصل على 19870 باره وكان الشيخ البكري يحصل على

---

[1] André Raymond, *Artisans et commerçants au Caire au XVII éme siècle*, IFAO, Damas, 1973, t.1, pp.421-423.

[2] محمد عبد العزيز الشناوي، *الأزهر جامع وجامعة*، مرجع سابق، ص. 422.

[3] *نفس المرجع*، ص. 227.

[4] محمد أمين محمد، *الأوقاف والحياة الاجتماعية في مصر 1250/1517م: دراسة تاريخية*، جامعة القاهرة، دار النهضة، ط 1، 1950، ص. 180.

[5] للمزيد من التفاصيل حول استفادة العلماء من نظارة الأوقاف انظر: لمياء الزيتوني، *العلماء بولاية مصر خلال القرن الثامن عشر من خلال تراجم الجبرتي*، مذكرة الدراسات المعمقة في التاريخ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، السنة الجامعية 99، 2000.

26000 باره[1]. وهكذا كان بوسع بعض المشايخ جمع ثروات ضخمة تنامت فيما بعد عبر مضاربات تجارية إذ رأى بعض العلماء أنّ أقصر السبل لتحسين مستوياتهم المعيشية هو ممارسة الأنشطة التجارية ويؤكد لنا الجبرتي في تراجمه أنّ كبار المشايخ قد امتهنوا التجارة في الكثير من المنتجات الزراعية والصناعية[2]. وبما أنّ طبيعة العمل لادارة تلك الملكيات يتطلب تفرغ صاحبها للقيام بذلك وهو ما يتعارض مع متطلبات الحياة العلمية التي تحتاج هي الأخرى إلى أكبر قدر ممكن من وقت العالم للقراءة والتأليف والتدريس وقد تعامل العلماء مع ملكياتهم بأسلوب استثماري يضمن حسن استغلالها مع مواصلة حياتهم العلمية[3].

ولعل أبرز نموذج للعلماء الذين أثروا بحكم ارتباطهم بعلاقات قوية بالسلط السياسية الشيخ شمس الدين محمد أبي الأنوار السادات الذي أصبح في الربع الأخير من القرن الثامن عشر من أهم العلماء بمصر وأوسعهم نفوذا وقد استفاد الشيخ السادات من عائدات هامة سواء من الأوقاف أو من الالتزام في بعض العقارات الهامة ومن امتلاكه لبعض الوكالات[4]. يرسم الجبرتي في ترجمته للرجل صورة قاتمة نعته فيها بالطمع والجشع والغطرسة وقد خصص له في تراجمه ترجمة طويلة لسنة 1813، ذكر فيها أنّه ولد سنة 1733 ابنا لأحد التجار وأصبح على رأس الحركة الوفائية سنة 1769 وقد استفاد من وضعه ليراكم ثروة طائلة. ويحصي الجبرتي في ترجمته له أملاكه على النحو التالي: حيازة وظيفة الناظر لاثنين وخمسين وقفا بالاضافة إلى ملكيته لسبعة بيوت وثلاث خانات وسبع دكاكين. كما استفاد الشيخ السادات من معاش قدره 148635 باره عن أوقاف المدينتين المقدستين بالاضافة إلى راتب قدره 16529 باره. ويذكر الجبرتي أنّ نفوذ الرجل قد تعزز بحيازته لادارة أهم الأماكن المقدسة بالقاهرة آنذاك وموالدها الشعبية مثل المشهد الحسيني ومقام كل من السيدة زينب، السيدة نفيسة والامام الشافعي[5]. يذكر الجبرتي في ترجمته أنّ الشيخ السادات قد عاش حياة مترفة إلى حدّ قلد معه حياة أمراء المماليك، فاتخذ على عاداتهم الرقيق والمماليك بل وملبسهم " *فصار يلبس قاووقا بعمامة خضراء تشبها بأكابر الأمراء وبعدا عن التشبه بالمتعممين والفقهاء والمقرئين*"[6]. كما يلاحظ الجبرتي بحدّة . بالاضافة إلى الشيخ السادات يؤاخذ الجبرتي عددا من العلماء لافتتناهم بالدنيا وعدم إخلاصهم للعلم وحرصهم على جمع الأموال،

---

[1] أندريه ريمون، *مرجع سابق*، ص. 38.
[2] عبد الرحمان الجبرتي، *مرجع سابق*، الجزء الأول، ص. ص. 82-112-117-123.
[3] للمزيد من التفاصيل انظر: ناصر عبد الله عثمان، *قبل أن يأتي الغرب: الحركة العلمية في مصر في القرن السابع عشر*، القاهرة، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، 2006، ص. 52
[4] عبد الرحمان الجبرتي، *مرجع سابق*، الجزء الثالث، ص. 419.
[5] أندريه ريمون، *مرجع سابق*، ص.ص. 33-34.
[6] الجبرتي، *مرجع سابق*، الجزء الثاني، ص. 113.

واستخدامهم لكثير من الخدم والمقدمين والأعوان، ومخاصماتهم الكثيرة مع بعضهم البعض، الذين "*تركوا الدين رغبة في ملذات الدنيا*" على حدّ تعبيره ومن أبرزهم الشيخ عبد الله الشرقاوي الذي خصص له ترجمة مطولة ذكر فيها أنّه قد ولد سنة 1737 لأسرة متواضعة من الشرقية ولكنّه اغتنى بفضل عدد من الهبات التي نجح في استثمارها عندما أصبح أستاذا بالأزهر ومن ثمة "*اتسعت عليه الدنيا وزاد طمعه فيها*"[1]. وكذلك كان شأن الشيخ محمد المهدي المولود سنة 1742 والذي بدأ التدريس بالأزهر سنة 1772. وسرعان ما ذاع صيته ولكن انصرافه إلى التجارة وحيازة الأوقاف والالتزامات والمضاربات التجارية أبعده عن اتمام مسيرة علمية ناجحة وهو ما يأسف له الجبرتي[2].

كما ترجم الجبرتي لعدد من العلماء المنحدرين أساسا من عائلات ثرية وتزخر تراجم العلماء في كتاب الجبرتي بعدد من العبارات الدالة على مستويات الثروة من قبيل "*ذا ثروة وحسن عشرة*"، أو "*كان والده من كبار أعيان التجار*" مثل ما ورد في ترجمته للشيخ ابن السيد محمد بن حسين العادلي الدمرداشي: "... *أدرك الشيوخ وتمول وأثرى وصار له صيت وجاه وكان بيته بالأزبكية يرد عليه العلماء والعقلاء وكان وحيدا في شأنه وكلمته مقبولة عند الأمراء والأكابر...*"[3]. أو في ترجمته للشيخ علي بن تاج الدين القلعي الحنفي المكي (1172هـ/1759م) والذي يقول عنه "*...ولد بمكة وتربى في حجر أبيه في غاية السيادة والسعادة...صار في سدة سلطة أحد الأعيان المشار إليهم... اتخذ دارا واسعة فيها أربعون قصرا ووضع في كل قصر جارية بكل لوازمها ...*"[4].

تتعدد التراجم المماثلة لترجمة هذا العالم في مصنف ***عجائب الآثار*** إذ نجد أحيانا وصفا خرافيا لثروات عدد من علماء القاهرة ومستويات معيشتهم من ذلك مثلا ما ورد في ترجمة شيخ الأزهر الشيخ محمد شنن المالكي (ت 1133هـ/1721م والذي كان "*...أغنى أهل زمانه وبين أقرانه ... ورث عن أبيه مالا من صنف الذهب البندقي أربعون ألف خلاف الجنزرلي وأنواع الفضة والأملاك والضياع والوظائف والجماكي والرزق والطيان وكان له عبيد ومماليك وجوار...*"[5]. وتتعدد وفقا لتراجم الجبرتي أمثلة العائلات العلمية الثرية كعائلة المؤرخ نفسه[6] وعائلة الكردي ذات الأصول المغربية[7]

---

[1] الجبرتي، *نفس المرجع*، ج2، ص. 211.

[2] Mustapha Al Ahnaf, "Cheik Al Mahdi (1737-1815), Uléma médiateur et bisniessman", in *Egpte/Monde Arabe* n° 1, 1999, pp.115-116.

[3] عبد الرحمان الجبرتي، *مرجع سابق*، الجزء الأول، ص. 331.

[4] *نفس المرجع*، الجزء الأول، ص. 103.

[5] *نفس المرجع*، الجزء الثاني، ص.ص. 128-129.

[6] *نفس المرجع*، الجزء الأول، ص. ص.326-440-445.

[7] *نفس المرجع* ، الجزء الأول، ص.ص. 335-336.

وعائلة الزبيدي[1] وعائلة البكري التي أطنب الجبرتي في انتقاد مظاهر ثرائها الفاحش والمتوارث منذ القرن السادس عشر. وقد اكتسب العلماء المنحدرون من العائلة البكرية شرفهم من انتسابهم إلى خليفة الرسول الكريم أبو بكر الصديق. كانت للعائلة البكرية مكانة اجتماعية واقتصادية كبيرة في مجتمع مصر العثمانية و زادت هذه المكانة عندما توثقت علاقاتهم بالسلطة السياسية والطبقات الحاكمة حيث تصاهروا معهم وكان الوزراء يحضرون أفراحهم ومجالسهم الأدبية وكانوا يسكنون بأرقى المناطق بالقاهرة إلى جانب امتلاكهم الكثير من العقارات والأراضي الزراعية والمحلات التجارية والمراكب الملاحية. والحقيقة أنّنا عندما نقارن بين التراجم التي اوردها الجبرتي للعائلة البكرية وما كتب عنها في كتب التاريخ نجدها متشابهة إلى حدّ التطابق. ونلاحظ من خلال التراجم أنّ مستوى هذه الثروات بدأ يتصاعد منذ النصف الثاني من القرن الثامن عشر حتى أنّ بعض المؤرخين أصبحوا يتحدثون عن "أرستقراطية علماء الأزهر [2].

استحوذ العلماء في مصر على مكانة اجتماعية عظيمة داخل مجتمعهم فمن ناحية كانت السلطات الحاكمة تقدرهم وتخشى غضبهم ولا ترد لهم مطلبا، حيث أدركت مدى تأثيرهم على عامة المصريين[3]. ومن ناحية أخرى عظمت مكانة العلماء عند عامة المصريين الذين نظروا إليهم على أنّهم الملاذ الأوحد تجاه ما يصادفهم من متاعب وصعاب خاصة في ظلّ الحيف الاجتماعي والاقتصادي الذي طالما عانوا منه سواء زمن حكم المماليك أو في الفترة الثانية من حكم محمد علي باشا[4]. وقد نظرت العامة إلى العلماء نظرة احترام واجلال، ومن ذلك مثلا الاسراع باخلاء الطريق حيثما يمرون به[5].

ب- مكانة العلماء الاجتماعية وعلاقتهم بالعامة من خلال تراجم الجبرتي

خلافا لحكام مصر التي كانت نخبة أجنبية الأصول، كان العلماء ينتمون إلى السكان الأصليين لمصر متجذرين تجذرا عميقا في البلد عبر أصول غالبا ما كانت ريفية. وقد شكّل انتماء جمهرة العلماء إلى الدورة الاجتماعية الأهلية معطى بنيويا ثابتا وقّر شروطا مناسبة لتكوين شبكة علاقات راسخة بين مؤسسات العلم وتكوينات المجتمع المصري آنذاك. وبذلك تشكّلت قنوات تواصل عميقة ومتشعبة مع العامة[6]. وقد أهلّت هذه

---

[1] *نفس المرجع* ، *مرجع سابق*، الجزء الأول، ص.ص. 337-338

[2] محمد عبد العزيز الشناوي، الأزهر ، *مرجع سابق*، ص.229.

[3] عمر بن عبد العزيز، *دراسات في تاريخ العرب الحديث والمعاصر*، بيروت، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1991، ص.52-53.

[4] للمزيد من التفاصيل انظر: رزق نوري، *الفساد في دولة محمد علي*، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، 2010، هشام خضر، محمد *علي الوجه الحقيقي لمؤسس مصر الحديثة*، القاهرة، دار طيبة للطباعة، 2009.

[5] عبد الرحمان الجبرتي، *مرجع سابق*، الجزء الثاني، ص. 113.

[6] حسن الضيقة، *مرجع سابق*، ص. 112.

الخاصية العلماء لاحتلال مكانة ثابتة داخل تشكيلات المجتمع المصري ومكنتهم من النهوض بأدوار مختلفة استجابة لمختلف التحديات الداخلية والخارجية التي نأت بكلكل المجتمع المصري.

حافظت المؤسسة الدينية بمصر على وجودها عبر تواصل دور العلماء كحماة للشرع والعدل بما لديهم من زعامة تقليدية تستمد مقوماتها من روح الاسلام[1]. وبالتالي ظلّت المؤسسة الدينية محلّ جذب ورغبة وتقرب من طرفين غير متكافئين واقعيا، من حيث مطالبهم وانتظاراتهم من هذه المؤسسة، كل هذه الامتيازات جعلت مؤسسة العلماء تحافظ على امتيازاتها. وقد رسمت سلطة العلماء الايديولوجية والروحية مكانة العالم لدى ممثلي السلطة ولدى العامة، فالعالم بسلطته الروحية محلّ خشية السلطة وملجأ الأهالي عند الأزمات. فكانت العامة تلتجأ إلى الأزهر ورجاله كلما اشتد بهم الحال لأنّهم أدركوا أنّ للعلماء زعامة شعبية تحسب لها السلط السياسية ألف حساب. خاصة وأنّ المماليك لم يجدوا في هؤلاء الشيوخ ما يهدد امتيازاتهم العسكرية والاقتصادية والسياسية فتركوا لهم مجال القيادة الدينية والتوجيه الثقافي. إنّ ما شهدته مصر في ظلّ حكم المماليك، في الربع الأخير من القرن الثامن عشر من سياسات قهر وفساد سياسي واقصاء اقتصادي كان من أبرز نتائجه ترسخ مكانة العلماء في وسط تكوينات المجتمع وتطوير وظائفهم السياسية في مواجهة السلطة[2]. وقد كان لهذا التحوّل أثر مباشر في صياغة مواقف العلماء ابان الحملة الفرنسية واستمر هذا الدور بعد الاحتلال الفرنسي[3]. تظهر هذه المواقف مدى التعقيد والتنوع الذي لازم موقف مختلف شرائح العلماء وما ترتب على ذلك من نتائج سياسية متعددة.

وقد أشاد الجبرتي بتدخل عدد من العلماء في العهدين المملوكي والتركي خلال وقائع مختلفة وأحداث متعددة في الدفاع عن العامة بهدف تحقيق مصالح الناس وذلك بالتوسط لدى الطبقة الحاكمة. يذكر الجبرتي أنّه في عهد الوالي العثماني حسن باشا اشتكت الناس من غلاء الأسعار، فتدخل الشيخ العروسي للتوسط لدى الباشا طالبا منه رفع الظلم عن الناس والرفق بهم، فوقع الاتفاق على تشكيل لجنة مشتركة للنظر في المسألة حضرها الشيخ العروسي ممثلا للعامة، واتفقوا على تسعيرة الخبز واللحم والسمن

---

[1] عمر عبد العزيز، *مرجع سابق*، ص. 39

[2] Afaf Marsot El-Sayyid Lutfi, « The role of the Ulama in Egypt the early nineteenth century », in *Political and social in modern Egypt, historical studies from the ottoman conquest to the united Arab republic,* by PM Holt, London, Oxford university press, 1968, pp.266-268.

[3] عبد العزيز محمد الشناوي، *صور من دور الأزهر في مقاومة الاحتلال الفرنسي في مصر في أواخر القرن الثامن عشر*، القاهرة، مطبعة دار الكتب، 1971، ص. 53.

وغير ذلك[1]. وترد في تراجم الجبرتي اشارات مهمة لأدوار العلماء ولمكانتهم الاجتماعية من ذلك مثلا ترجمة الشيخ علي أحمد بن مكرم الله العدوي (ت1189 هـ/1775 م) والذي كان يستقبل كل من تعسر عليه قضاء حاجة ويكتبها، فإذا تجمعت لديه قائمة كبيرة بمطالب الناس ذهب بها إلى الأمير طالبا قضاءها والأمير لا يخالفه[2]. قاد العلماء في ظلّ السلطة المملوكية عدّة انتفاضات شعبية لمواجهة مختلف أشكال الظلم والاستغلال التي مارسها المماليك، وخاصة في اواخر العهد المملوكي عندما اشتد جور مراد بك وابراهيم بك. ولعل أبرز انتفاضتين كاشفتين لأبعاد هذا الصراع تمثلتا بثورة الشيخ أحمد الدردير سنة 1795 ثم الانتفاضة التي قادها نقيب الأشراف عمر مكرم في نهاية السنة ذاتها[3]. كما تحدث الجبرتي عن ثورتي القاهرة التي قادها العلماء ضدّ الادارة الفرنسية . فالثورة الأولى التي اندلعت في 21 تشرين الأول 1798 قادها الشيخ محمد أبو الأنوار السادات، شيخ الطريقة الوفائية منذ سنة 1769، ومن ثمة شيخ مشايخ الطرق الصوفية[4]، في حين قاد الثورة الثانية التي انطلقت يوم 20 آذار 1800 نقيب الأشراف الشيخ عمر مكرم، الذي رسم له الجبرتي صورة أكثرا اشراقا مشيدا بالتزامه بالدفاع عن قضايا الأمة في مواجهة استبداد المماليك واحتلال الفرنسيين وظلم محمد علي باشا. وقد ذكر في الترجمة المطولة التي أوردها عنه في مصنف ***عجائب الآثار*** إلى أنّه ولد سنة 1750 في عائلة من أشراف أسيوط كانت نشطة في التجارة مع السودان وأنّه قد مارس وظائف مدير رواق الجوهرية بالأزهر ثم رواق الصعايدة، إلى أن تمّ تعيينه نقيبا للأشراف سنة 1794، ورغم كل ذلك فلم يجمع ثروة مساوية لثروة المشايخ الكبار في مرتبته عندما سيجري تصفية تركته سنة 1823إذ ثبت انّها لا تتجاوز مليون باره وهو مبلغ جدّ متواضع مقارنة بغيره من الشيوخ[5]. جمعت شخصية نقيب الأشراف عمر مكرم بين ثلاث محطات تاريخية هامة، ولكل منها خصائصها المميزة، إنّ لجهة القوى السياسية والاجتماعية التي أسهمت في تكوينها، أو لجهة طبيعة التحديات التي فرضتها. كان الظهور الأول الأول لعمر مكرم في ميدان النشاط السياسي سنة 1795 حين اضطربت أحوال المجتمع في القاهرة من جراء طغيان المراء المماليك وما مارسوه من عنف واستغلال دفع الأهالي للخروج عليهم يقودهم في ذلك العلماء وعلى رأسهم السيد عمر مكرم. لقد أدّت هذه المواجهة إلى اجبار السلطة المملوكية على التراجع عما أحدثته من

---

[1] عبد الرحمان الجبرتي، *مرجع سابق*، الجزء الثاني، ص.ص. 25-27.
[2] *نفس المرجع*، الجزء الأول، ص. 476.
[3] محمد عبد الكريم خفاجي، *مرجع سابق*، ص.ص. 89-90.
[4] توفيق الطويل، *التصوف في مصر ابان العصر العثماني*، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1988، ص. 15.
[5] عبد الرحمان الجبرتي، *مرجع سابق*، الجزء الثاني، ص.ص. 167-193-226.

تجاوزات وسياسات ضريبية[1].

أما المحطة الثانية في تاريخ هذه الشخصية فقد برزت ابان الاحتلال الفرنسي عندما قاد عمر مكرم الانتفاضة الثانية سنة 1800 في مواجهة الاحتلال الفرنسي. وهنا استطاع أن ينهض بدور مركزي تمثل في قيادته لقوى المقاومة الشعبية من جهة والتنسيق مع المماليك والسلطة العثمانية من جهة ثانية[2]. أدى نهوض عمر مكرم بهذا الدور إلى تعاظم قوة حضوره السياسي إلى حدّ غدا صاحب الموقع الأساسي في إعادة بناء توازنات السلطة السياسية في مصر بعد رحيل المحتل[3]. استكملت هذه الشخصية دورها في المحطة الثالثة حيث أسهم عمر مكرم بأدوار سياسية عديدة توجها في سعيه إلى ايصال محمد علي إلى السلطة وتثبيت شرعيته من قبل السلطة العثمانية. ولكن علاقة الشراكة مع محمد علي لم تدم طويلا حيث عمد الأخير إلى نفيه في آب سنة 1809 وعند عودته إلى القاهرة سنة 1818 استقبل من الشعب استقبالا كبيرا، مما أثار شكوك محمد علي مرة اخرى فنفاه إلى طنطا سنة 1822 حيث توفي في السنة نفسها[4].

لقد استقطب هذا الاتجاه المنتصر للعامة والمدافع عن قضاياها قيادته من داخل الأزهر، مثل المدرس الشيخ اسماعيل البراوي والمدرس أحمد الشرقاوي، ومن خارج الأزهر مثل الشيخ عبد الوهاب الشبراوي الذي كان يدرس كتب الحديث في المشهد الحسيني والشيخ يوسف المصيلحي الذي كان يقوم بالتدريس في جامع الكردي[5]. وقد أتاحت هذه التحركات الاجتماعية للعلماء اقامة علاقات وثيقة بتكوينات المجتمع الأهلي وهو ما ألقى على كاهلها مسؤولية التصدي لما يواجهه الأهالي من صعوبات يأتي في طليعتها ما تمارسه قوى السلطة ولأجهزتها المختلفة من سياسات قاهرة تستدعي مواجهتها عبر أساليب وطرق تتناسب مع طبيعة التحديات المفروضة من قبل هذه القوى. وحتى أيام استبداد محمد علي باشا فقد ظلّ المشايخ ملجأ الناس في حالات الضنك. ففي أثناء الاعداد للحملة المصرية في الجزيرة العربية "...*حضر أهل رشيد يشتكون إلى السيد عمر، نقيب الأشراف، والمشايخ ويذكرون أنّ محمد علي باشا أرسل يطلب منهم أربعين ألف ريال*

---

[1] Fareh (Majdi), *Confrontations et rencontres culturelles entre l'Orient et l'Occident en Egypte : de la Révolution et de l'expédition françaises à la renaissance égyptienne (fin XVIIIème - milieu XIX ème siècles),* Fichier national de reproduction de thèse, ISSN : 0294-1767, 431 pages, Université de Lille III, 2006, pp.109-111.

[2] محمد عبد الكريم خفاجي، *مرجع سابق*، ص. 96.

[3] محمد عمارة، "محمد علي باشا والسيد عمر مكرم، صراع الدولة والأمة"، *مجلة الهلال*، عدد 10، 1998، ص. 63.

[4] محمد عبد المنعم خفاجي، *مرجع سابق*، ص.99.

[5] محمد عبد العزيز الشناوي، *الأزهر جامعا وجامعة*، *مرجع سابق*، ص. 36.

فرانسة..."[1]. وهو ما جعل المشايخ يشكلون وفدا طلب لقاء الباشا للتشاور معه ولتبليغه امتعاض الناس وتذمرهم من الغرامات المتتالية المسلطة عليهم والحال أنّهم في حالة ضنك شديد. ويذكر الجبرتي كيف كان محمد علي باشا يفرض الاقامة الجبرية على كبار المشايخ الذين عارضوا استبداده وانتصروا لمطالب العامة، كالشيخ عبد الله الشرقاوي الذي أمره بلزوم داره وأنّه لا يخرج منها إلا لصلاة الجمعة[2]. كما قام محمد علي باعداد مراسلات باسم المشايخ والرعية تشيد بعدله وباصلاحاته ليرفعها إلى الأستانة بعد أن أجبر ممثلي الرأي العام من العلماء على توقيعها دون الاطلاع على مضمونها وقد استفاد في ذلك من مواقف عدد من العلماء الذين قام باعفائهم من دفع ضريبة الفائض عن أملاكهم وضياعهم ومداخيل التزامهم[3].

لا بدّ من الاشارة إلى أنّه منذ الحملة الفرنسية تطورت داخل الأزهر مواقف عدّة فالأزهر هو من المؤسسات الدينية التي جمعت وظيفة دعم السلطة باسم الاسلام ووظيفة حشد وتنظيم التمرد الشعبي باسم الاسلام أيضا[4]. وهو ما نلمسه من خلال تراجم مختلف العلماء الذين ترجم لهم الجبرتي في كتابه. فهناك موقف المقاومة للحملة الفرنسية والذي تألف من تحالف المؤسسات الدينية الرسمية المتمثلة بالمتعممين وبالأزهر وشيخه والمؤسسات الشعبية المتمثلة بالطرق الصوفية[5]. وقد ضمّت تراجم العلماء عددا من التراجم المخصصة للاولياء الصالحين الذين ظهرت لهم كرامات تتبرك بها العامة وقد ترجم الجبرتي للعديد منهم مثل الولي أحمد بن حسن النشرتي الشهير بالعريان (ت1184هـ/1771م): "*...يعتقده الخاصة والعامة وتأتي الأمراء والأعيان لزيارته والتبرك به ويأخذ منهم دراهم كثيرة ينفقها على اللفقراء المجتمعين عليه*..."[6]. أما الاتجاه الآخر والذي مثّله علماء الدواوين التي أقامها نابليون والذين شاركوا فيها بحجة الدفاع عن مصالح الأهالي فسرعان ما نبذوا من قبل العامة وتراجع دورهم فيما بعد ولم يعودوا إلى الساحة إلا في مرحلة لاحقة عندما استخدمهم محمد علي كغطاء شرعي في سياسته الآيلة إلى الاستفراد بالسلطة واخراج الزعامة السياسية الشعبية التي مثلها الشيخ عمر مكرم ومن معه. إنّ *مشايخ الوقت* هؤلاء على حد تعبير عبد الرحمان الجبرتي، كانوا تعبيرا عن جانب الاختلال داخل مؤسسة

---

[1] عبد الرحمان الجبرتي، مرجع *سابق*، الجزء الثالث، ص. 250.

[2] عبد الرحمان الجبرتي، مرجع *سابق*، الجزء الثالث، ص. 301، للمزيد من التفاصيل انظر: أحمد خاكي، "الجبرتي ومحمد علي"، ضمن أعمال ندوة عبد *الرحمان الجبرتي: دراسات وبحوث*، مرجع *سابق*، ص.391.

[3] عبد الرحمان الجبرتي، مرجع *سابق*، الجزء الثالث، ص.ص. 300-301.

[4] طارق البشري، *الخلف بين النخبة والجماهير ازاء العلاقة بين القومية العربية والاسلام*، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1982، ص. 280.

[5] وضاح شرارة، *حول بعض مشكلات الدولة والثقافة والمجتمع العربية*، بيروت، دار الحداثة، 1980، ص.181.

[6] عبد الرحمان الجبرتي، مرجع *سابق*، الجزء الثاني، ص.403.

الأزهر بما هو تجسيد لحالة تواصل مع مشروع السلطة القاهرة وذلك في مواجهة جمهرة العلماء الآخرين التي وجدت في الأهالي الاطار التاريخي لانتماءاتها وخياراتها الفقهية والسياسية[1].

وقد سبق للعامة أن رفضت مواقف بعض الشيوخ الذين هادنوا الفرنسيين وقبلوا تعيين بونبارت لهم في الديوان الذي أنشأه بعد هزيمة المماليك سنة 1798. ويؤرخ الجبرتي لموقف الجمهور من هذه الشريحة في قوله: "... *وسبوهم وشتموهم وضربوا الشيخ عبد الله الشرقاوي* (رئيس الديوان) *والشيخ موسى السرسي ورموا عمائمهم وأسمعوهم قبيح الكلام وصاروا يقولون هؤلاء المشايخ ارتدوا وعملوا فرنسيس ومرادهم خذلان المسلمين*...".[2] اقتصر هذا الاتجاه على نخبة من العلماء الأزهريين الذين احتلوا مواقع عليا داخل مباني السلطة، ولكن هذا الموقع وما يرتبط به من امتيازات شتى على حساب قوى المجتمع، جعلهم في وضعية هامشية بالنسبة لباقي شرائح العلماء. ولعل هذا ما جعل نابليون يخطىء في تقديره لمواقف واتجاهات وتكوينات المجتمع المصري فانطلاقا من ظنّه بأنّ الشريحة العليا من العلماء تمثّل فيما اتخذته من مواقف، العامة، اعتبر أنّ أعضاء الديوان قد وفروا لاحتلاله غطاء شرعيا[3]. غير أنّ تداعيات الأحداث أثبتت خطأ هذا التقدير، فما اتخذه أعضاء الديوان من مواقف، كان تعبيرا عن وضعية الشريحة التي ينتمون إليها ولم يكن هذا الديوان ليشمل شرائح جمهرة العلماء المنخرطة في دورة الاجتماع العامة. لهذا السبب نلحظ أنّ مختلف شرائح العلماء المتموضعة خارج مدار هذه النخبة شكّلت مركز الثقل الأساسي في مواجهة الاحتلال خاصة إبان ثورتي القاهرة[4].

إذا ما تتبعنا جملة الأدوار التي نهضت بها جمهرة العلماء من خلال تراجم الجبرتي يمكننا أن نقرّ بأنّ هذه الجماعات قد تجاذبتها مواقع واتجاهات شتى ائتلفت مع اتجاهات القوى السياسية والهيئات الاجتماعية بمصر آنذاك. وقد ترتب عن هذه الوضعية بلورة حالة من التنوع والتمايز في المواقف والأدوار تجاه جملة القضايا التي طرحت في تلك الحقبة. أتاح تنوع مواقف العلماء الذي بلغ حدّ التناقض احيانا للمؤرخين بناء سلسلة من التصورات النظرية المختلفة عن أدوارهم ومواقفهم خاصة أنّ الشواهد التاريخية التي تكشف الوضعية الالتحاقية للعلماء بالسلطة السياسية كثيرة. ولكن بموازاة ذلك تكثر الشواهد التي تؤكد اندراج العلماء في الدورة الاجتماعية جنبا إلى

---

[1] حسن الضيقة، "الطهطاوي وعقيدة التحديث"، *الفكر العربي*، السنة السابعة، العدد 45، بيروت، مارس 1987، ص. 128.

[2] عبد الرحمان الجبرتي، مرجع *سابق*، ص.221.

[3] ليلى عنان، *الحملة الفرنسية في محكمة التاريخ*، القاهرة، دار الهلال، الجزء الثاني، ص.ص. 109-116.

[4] للمزيد من التفاصيل انظر: محمد عبد العزيز الشناوي، *صور من دور الأزهر في مقاومة الاحتلال الفرنسي لمصر في أواخر القرن الثامن عشر*، القاهرة، مطبعة دار الكتب، 1971.

جنب مع العامة كقوة أهلية موازية لقوة السلطة وبالتالي تتولى وظيفة كبح جماحها والحدّ من مظاهر استبدادها.

الخاتمة

تؤمن لنا القراءة المتأنية لطبقات العلماء في مصر من خلال مصنف ***عجائب الآثار في التراجم والأخبار*** التأكيد على محورية الموقع الذي احتلته شرائح العلماء بمصر ضمن البنيان الاجتماعي العام كما تفيد في تعيين خصوصية هذا الموقع وما انطوى علييه من تعقيدات شتى. وتحصننا هذه القراءة من الوقوع في الخطأ الشائع الذي ينحو باتجاه تقنين وضعية العلماء ضمن اطار مؤسسي موحد لأننا نلاحظ وجود نوع من التفاوت والتمايز في وضعية هذه الطبقات، انطلاقا من تعددية وتمايز العوامل المساهمة في رسم الأطر الموجهة والناظمة لأنشطتها التشريعية والسياسية والاجتماعية[1]. ولذلك لا بدّ من تطوير منهجيات مقاربة مركبة، كي نستطيع تعين وتتبع مختلف الاتجاهات التي سلكتها جمهرة العلماء في تعاملها مع أحداث عصرها الداخلية والخارجية منها من أزمات ومظاهر استبداد سياسي واستنزاف اقتصادي ومراحل احتلال أجنبي. كما تكمن أهمية مصنف الجبرتي في تقديمه لكم هائل من المعلومات حول فترة مازالت بحاجة إلى مزيد من البحث فالملاحظ أنّه بقدر ما تتوفر الدراسات على ما اصطلح على تسميته مطلع النهضة العربية منذ سنة 1798 وما بعدها فإنّ الفترة السابقة التي مهدت لها وهي الفترة المملوكية العثمانية المتأخرة مازالت بحاجة إلى مزيد من البحث لأنّها الخلفية الاجتماعية والتاريخية التي ورثت عنها مجتمعات النهضة عديد الخصائص وظواهرها المؤثرة وذلك بحكم تواصل السياق التاريخي المجتمعي غير القابل للتجزئة القاطعة بين حقبة وأخرى مهما طرأت عليه من أحداث[2]. وقد اثبتت الدراسات التاريخية المقارنة الحديثة أهمية التوقف عند تأثيرات الفترات السابقة في الحراك أو التغير السوسيوثقافي الذي عرفته، بحيث تأتي كل نهضة منطبعة بميسم خلفيتها التاريخية في نوعية تكوينها المجتمعي الحديث ونظمها الجديدة.

تزداد قيمة تراجم العلماء والمشايخ على طريقة الجبرتي الدقيقة لأنّها تطرح اشكاليات على غاية من الأهمية وتتناول مؤسسة من أهم المؤسسات في العالم الاسلامي وتؤرخ لفئة تتزعم حماية الشريعة وتطبيق الأحكام ورغم ذلك فهي لا تخلو من نقائص أولها اقتضاب بعض التراجم الهامة أو العكس

---

[1] حسن الضيقة، *مرجع سابق*، ص. 127.

[2] Majdi Fareh, Confrontations et …, op.cit, p.9.

عبر الدخول أثناء الترجمة في تفاصيل عديدة. وقد اعتنى الجبرتي بكبار العلماء على حساب صغارهم كما كان يسميهم ولم يفرد لهم حيزا كبيرا من تراجمه وهم المدرسين والمساعدين الذين يمارسون عملهم في الأزهر وفي المدارس والتكايا حيث يؤدون وظائف قضائية ويقودون الطرق كما كانوا يقومون بمهن صغرى ذات عائد ضعيف للتكسب منها، فمنهم من كان يعمل ناسخا أو خطاطا أو يقوم ببيع الكتب في حوانيت الكتب المجاورة لجامع الأزهر[1]. بالاضافة إلى ذلك فقد كان حضور العامة في تاريخ الجبرتي محدودا وهو ما اشترك فيه مع مؤرخي عصره فمن النادر أن يهتم مؤرخ في تلك الفترة بهذه الطبقة لذاتها باعتبارها كيانا مستقلا يستحق الانتباه. في كتاب الجبرتي يقترن ذكر العامة أو "*السوقة*" و"*أولاد البلد*" و"*الفلاحين*" و" *الحرافيش*" وأهل "*الحارات البرانية*" بحدوث الفتن والاضطرابات التي عادة ما يكونون وقودا لها، ثم لا يلبث ذكرهم أن يختفي في زحمة الأحداث[2].

[1] عبد العزيز محمد الشناوي، *الأزهر جامعا وجامعة*، *مرجع سابق*، ص. 232.

[2] محمد جابر الأنصاري، *تجديد النهضة باكتشاف الذات ونقدها*، بيروت المؤسسة العربية للدراسات والنشر والتوزيع، 1992، ص. 149.